

## قضاء الزبير دراسة في الجغرافية البشرية

للمؤلف داود جاسم الربيعي

م. إبراهيم علي العيساوي

جامعة البصرة / كلية الدراسات التاريخية

قسم التاريخ الإسلامي

### المقدمة :

يعد قضاء الزبير من أهم الاقضية ليس في محافظة البصرة فحسب بل على مستوى العراق نظراً لما يتمتع به من موقع جغرافي متميز بالقرب من الخليج العربي فضلاً عن مساحته الواسعة وثرواته الطبيعية الكبيرة والمتثلة بالنفط وتربته التي تصلح لزراعة مختلف أنواع المحاصيل خاصة محصول الطماطة وتعدد وتنوع سكانه لذلك لابد من التركيز على المؤلفات التي كتبت عن هذا القضاء ومنها كتاب (( قضاء الزبير دراسة في الجغرافية البشرية )) للمؤلف داود جاسم الربيعي لفرض معرفة أبرز النتائج التي توصل إليها وقد اعتمد الباحث على إجراء المقابلات الشخصية مع مؤلف الكتاب<sup>(١)</sup> وذلك للحصول على المعلومات التي تتعلق بحياته العلمية كما اعتمد على ما جاء في الكتاب حيث تم دراسة موضوع البحث وعلى النحو الآتي :

### الحياة العلمية للمؤلف :

ولد المؤلف داود جاسم دعيج الربيعي في محافظة ميسان / مدينة العمارة عام ١٩٥٠ م وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها والتحق بجامعة البصرة حيث حصل على شهادة البكالوريوس من كلية الآداب / قسم الجغرافية عام ١٩٧٢ م وعلى شهادة الماجستير في الجغرافية البشرية من

<sup>(١)</sup> يتقدم الباحث بالشكر والتقدير لمؤلف الكتاب الأستاذ الدكتور داود جاسم الربيعي لتعاونه العلمي وتقديمه المعلومات القيمة التي اعتمد عليها الباحث في كتابة بحثه



كلية الآداب / جامعة بغداد عام ١٩٧٥م وشهادة الدكتوراه من جامعة درهم في بريطانيا عام ١٩٨٤م. حصل المؤلف الأستاذ الدكتور داود جاسم الربيعي على العديد من الألقاب العلمية منها لقب مدرس عام ١٩٨٤م ونال لقب أستاذ مساعد عام ١٩٨٨م ولقب أستاذ عام ١٩٩٧م وتقلد العديد من المناصب الإدارية والعلمية داخل العراق وخارجة منها رئيس قسم الجغرافية بجامعة صنعاء في اليمن للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٢م ورئيس قسم الدراسات الاجتماعية في كلية التربية بجامعة صحار في سلطنة عمان من عام ٢٠٠٢م وإلى الوقت الحاضر كما ترأس قسم الجغرافية في كلية الآداب في جامعة البصرة من عام ٢٠٠٨-٢٠١٠م ويعمل الآن عميداً لكلية الآداب في جامعة البصرة.

اختير المؤلف كرئيساً وعضواً في العديد من اللجان العلمية والإدارية والثقافية والصحية داخل وخارج العراق منها عضويته للجنة التربوية في كلية الآداب عام ١٩٨٥م وللجنة البيئية المركزية عام ١٩٩٦م ورئيساً للجنة التبادل الثقافي وذلك في جامعة البصرة وفي خارج العراق انتخب رئيساً للجنة البحوث والدراسات العلمية في كلية التربية بجامعة صحار في سلطنة عمان عام ٢٠٠٣م وفي عام ٢٠٠٧م عمل عضواً للجنة أنماط الحياة في مجلس مدينة صحار الصحية كما اختير في العديد من اللجان العلمية والتربوية في الكليات التي عمل فيها وجاء اختياره لرئاسة وعضوية هذه اللجان لرصيده العلمي وكثرة البحوث والمؤلفات التي نشرها في مختلف تخصصات علم الجغرافية حيث ألف أكثر من (٢٠) بحثاً والتي واكب فيها التغيرات التي تطرأ على العديد من الظواهر الجغرافية ومنها بحثه عن الجغرافية القديمة لمحافظة البصرة والتلوث البيئي في العراق وعمان كما كتب بحوثاً متعددة في الجغرافية الصحية والغذاء والموارد المائية وملوحة التربة والسكان.

فضلاً عن ذلك ألف أكثر من (٨) كتب علمية منها كتابة (قضاء الزبير دراسة في الجغرافية البشرية) عام ١٩٨٨م الذي يمثل عنوان البحث وكتابة (الغذاء بين المألوف والمفيد) عام ١٩٩٨م وكتابة (الغذاء وقاية ودواء) عام ١٩٩٩م و(ظاهرة الجفاف والتصحر في العالم) عام ٢٠٠٠م وكتاب (الموسوعة العربية للعلاج بالأعشاب الطبية) عام ٢٠٠٤م والذي جاء في مجلدين يضم المجلد الأول (٦) أجزاء والمجلد الثاني (٨) أجزاء وكتابة الجغرافية الصحية للمملكة العربية السعودية كما نشر العديد من المقالات العلمية التي تربو على (٥٠) مقالة عن الأمراض والنباتات وفوائدها التكنولوجية والعلاجية والبيئية والتي نشرت في المجلات والصحف في العديد من دول العالم منها بريطانيا والسعودية وسلطنة عمان والإمارات.



أشرف المؤلف على العديد من الرسائل والأطاريح العلمية تجاوزت (١٠) رسائل للماجستير كتبت عن أنظمة الري في العراق واليمن وعن مشاكل الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة للأعوام من ١٩٨٨-٢٠٠٩م واشرف على (٥) أطاريح دكتوراه والتي كتبت عن العلاقة بين الامراض الوبائية والبيئة وعن الإمكانات الزراعية في محافظة الكرك بالأردن والتلوث البيئي في مدينة البصرة. كما عمل المؤلف عضواً في العديد من الاستشارات العلمية منها لجنة البيئة وزراعة المناطق الجافة وشبة الجافة في محافظة البصرة وعضو هيئة موسوعة البصرة الحضارية ورئيس المحور الجغرافي فيها واشترك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية تزيد عن (١٥) ندوة ومؤتمر في جامعات البصرة وبغداد وصنعاء للأعوام ١٩٩٥-٢٠١٠م ومنها اللقاء الجغرافي العربي في صنعاء وندوة التصحر في مسقط وندوة عن النباتات الطبية في كلية الصيدلة بجامعة صنعاء حصل المؤلف على العديد من التكريمات وذلك بسبب كثرة وتنوع مؤلفاته وكثرة اللجان العلمية والإدارية التي عمل فيها حيث حصل على لقب باحث مميز من كلية الآداب جامعة البصرة في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ كما حصل على لقب أفضل باحث في الجامعات العراقية من المتقدمين لنيل جائزة روكان في فرنسا من العلماء دون عمر (٤٠) سنة عام ١٩٩٨ من وزارة التعليم العالي العراقية وحصل على كتب شكر وتقدير يزيد عددها على (٢٥٠) من داخل وخارج العراق<sup>(١)</sup>.

### منهجية الكتاب :

قسم الكتاب إلى نوعين من المقومات الجغرافية لقضاء الزبير هما :

**أولاً : المقومات الجغرافية الطبيعية وتشمل :**

#### ١- الموقع الجغرافي والمساحة :

يشغل قضاء الزبير الجزء الجنوبي الغربي من العراق ضمن حدود محافظة البصرة حيث يحتل الجزء الغربي منها ويحده قضاء المدينة ومحافظة ذي قار شمالاً ومحافظة المثنى غرباً وقضاء الفاو وأبي الخصيب شرقاً وقضاء البصرة من الشمال الشرقي والكويت من الجنوب وبذلك فإن لهذا الموقع أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة تتمثل بربط محافظة البصرة بشكل خاص والعراق بشكل عام بمنطقة الخليج العربي والعالم عن طريق الموانئ التي يمتلكها القضاء كميناء خور الزبير<sup>(٢)</sup>.



أما مساحة قضاء الزبير فإنها تبلغ (١٠٣١٨ كم<sup>٢</sup>) ونسبة (٥٤%) من مجموع مساحة محافظة البصرة البالغة (١٩٠٧٠ كم<sup>٢</sup>) ومن ثم فإن هذه المساحة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية من حيث إمكانية استثمارها في عملية التوسع في الإنتاج الزراعي أو استثمار الثروات الطبيعية المتمثلة بالثروات المعدنية والنفط والتي تمتد على معظم أراضيها<sup>(٣)</sup>.

## ٢- التكوينات الجيولوجية والتضاريس :

تؤدي التكوينات الجيولوجية دوراً كبيراً في تحديد كمية ونوعية الثروات الطبيعية التي توجد في قضاء الزبير والتي أدت إلى تحديد نشاط السكان واستيطانهم في القضاء ومن هنا تبرز أهمية هذه التكوينات التي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما :

١- القسم الأول : يشمل هذا القسم المنطقة الممتدة من الوسط الشرقي للقضاء إلى جهاته الغربية والجنوبية يتألف من الرواسب التي نقلتها الوديان المنحدرة من القسم الجنوبي الغربي من العراق وامتداداته في شبة الجزيرة العربية كوادي الباطن الذي يشمل تصريفه مساحة قدرها (٥٠٠٠٠٠ كم<sup>٢</sup>) من وسط وشمال شبة الجزيرة العربية حيث يطلق على هذه التكوينات بتكوينات الدبدة أو فارس الأعلى التي تعود إلى عصر الميوسين الأعلى والتي تتصف بسمكها الكبير وخشونة ذراتها وتتكون من الرمل والحصى بصورة رئيسة لذلك أصبحت تربة القضاء رملية وكميات قليلة من الكرايت والطفل والجبس<sup>(٤)</sup>.

إن التكوينات الجيولوجية أعلاه لها أهمية اقتصادية كبيرة للسكان لكونها تشكل مخزناً ملائماً لتجمع البترول والمياه الجوفية وقد غطت هذه التكوينات الترسبات النهرية الحديثة المكونة من الجبس والحصى والرمل والغرين في الأقسام الوسطى من القضاء حيث انتقلت هذه الترسبات عن طريق الوديان المنحدرة من الجهات الغربية المرتفعة في عصر البلايوسين الحديث<sup>(٥)</sup>

٢- القسم الثاني : يشمل هذا القسم من التكوينات الجيولوجية الأطراف الشرقية والشمالية من قضاء الزبير والذي امتلئ برواسب انهار دجلة والفرات والكارون والكرخه والوديان المنحدرة من الهضبة الغربية وانفرد نهر الفرات بترسيب معظم تكوينات هذه الأطراف لأنه كان يمر بها قبل أن يسلك مجراه الحالي<sup>(٦)</sup>.

يتصف هذا القسم بانخفاض مستواه مقارنة مع مستوى ارتفاع القسم الأول لقلة الرواسب الواصلة إليه لذلك أصبح يشكل حوضاً مقعراً محصور بين الضفاف الغربية لشط العرب وخافة



الهضبة وتتألف معظم هذه التكوينات من مواد مسامية خشنة كالرمل والجبس لها تأثيرات مختلفة على سكان القضاء نتيجة لقابليتها على اختزان كميات كبيرة من البترول الذي اكسب القضاء أهمية اقتصادية كبيرة كما إنها تشكل مصادر رئيسة لتزويد المنطقة الجنوبية من العراق بالرمل والحصى والكلس فضلاً عن ذلك فإن مسامية هذه التكوينات ساعدت على نفوذ مياه الأمطار خلالها و تخزينها في طبقاتها السطحية مكونة المياه الجوفية التي تعتبر المصدر الرئيس للمياه التي تقوم عليها الزراعة في القضاء .

إن طبيعة التكوينات الجيولوجية في أعلاه أدت إلى امتلاك القضاء العديد من الثروات المعدني والتي يأتي في مقدمتها البترول حيث توجد فيه (٦) حقول بترولية هي حقل الرميطة (الشمالية والجنوبية) والزبير واللحيس واربطاوي وراجي والطويه .

يقع حقل الرميطة الشمالي والجنوبي على بعد (٢٨ كم) غرب مدين الزبير يحتل مساحة قدرها (٤٠٠٠ كم<sup>٢</sup>) يقدر احتياطي البترول فيه بـ (٦٠٠٠ مليون) بميل يشغل نسبة (٦٠ %) من احتياطي البترول في العراق أما حقل الزبير فإنه يقع على بعد (٩ كم) غرب مدينة الزبير يحتل مساحة تقدر بحوالي (١٠٠٠ كم<sup>٢</sup>) ويبلغ معدل إنتاجه اليومي (١٠٣٧٠٠) برميل<sup>(٧)</sup> .

كما يمتلك قضاء الزبير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في حقلي الزبير والرميطة حيث يبلغ احتياطية فيهما (١٦٢٦٢٠٠٠ ألف مليون قدم<sup>٢</sup>) فضلاً عن وجود الجبس في القضاء الذي يستعمل بدرجة رئيسة في صناعة الجص والصخور الجيرية التي تستخدم في رصف الطرق .  
أما التضاريس في القضاء فيمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين هما :-

### ١- إقليم الأراضي المنخفضة :

يحتل هذا الإقليم الأطراف الشمالية والشرقية من القضاء يتصف بانخفاضه الذي يبلغ حوالي (٢ قدم) فوق مستوى سطح البحر ولا يظهر في هذا الإقليم أي مرتفع باستثناء التلال الأثرية التي تمثل بقايا مدين البصرة القديمة على بعد (٢ كم) شرق مدينة الزبير إذ أنه يتميز باستواء سطحه وقلة انحداره لذلك أصبح منطقة تجمع مياه السيول والفيضانات التي تؤدي إلى تغطيته بالأملح بعد تبخرها الأمر الذي أدى إلى صعوبة استيطانها واستغلالها .



## ٢- إقليم الأراضي المرتفعة :

يشكل هذا الإقليم القسم الأكبر من القضاء ويتميز عن الإقليم الأول بارتفاعه الذي يتراوح بين (٢٠- ٢٥٠ قدم) فوق مستوى سطح البحر يضم العديد من المنخفضات كمنخفض البرجسية والرافضية وسفوان إذ إن انخفاضها أدى إلى اقتراب المياه الجوفية من سطحها الأمر الذي شجع السكان على استيطانها وزراعتها كما يضم هذا الإقليم العديد من الوديان كوادي الباطن الذي ينحدر من أواسط شبه الجزيرة العربية باتجاه الشمال الشرقي حيث يدخل القضاء من طرفه الجنوبي الغربي يتراوح اتساعه بين (٣- ٧ كم) كما يضم هذا الإقليم العديد من التلال مثل جبل سنام الذي يقع على بعد (٤ كم) غرب مركز ناحية سفوان والذي يبلغ ارتفاعه (٥٠٣ قدم) فوق مستوى سطح البحر<sup>(٨)</sup>.

## ٣- المناخ :

تعد درجات الحرارة من أهم عناصر المناخ تأثيراً على السكان والتي تتميز بارتفاعها صيفاً حيث يصل معدلها إلى (٣٦,٤ م°) في شهري تموز وأب ويكون المدى الحراري اليومي<sup>(٩)</sup> في القضاء كبير بسبب انعدام الغيوم وهبوب الرياح الجافة أثناء النهار وهدونها في الليل فضلاً عن طول فترة وتشمع حرارتها أثناء الليل وتبدأ درجات الحرارة بالهبوط التدريجي من أواسط شهر تشرين الأول وتستمر في هبوطها إلى أن تصل أدنى حد لها (١١,٥ م°) في شهر كانون الثاني تهب على قضاء الزبير الرياح الشمالية الغربية معظم أيام السنة والتي تتميز بحرارتها المرتفعة وشدة سرعتها صيفاً ولكونها تهب على مناطق جافة عديمة النبات وذات تربة مفككة فإنها تؤدي إلى هبوب عواصف ترابية وغبارية من شهر مايس إلى أيلول ويصل أقصى حد لها في شهر تموز حيث إن المنطقة الممتدة من الجهات الوسطى للقضاء نحو الغرب تعتبر المصدر الرئيس للعواصف الهابة على القسم الجنوبي من العراق والتي لها تأثيرات سلبية على صحة سكان القضاء وعلى الزراعة وذلك من خلال زيادة كمية التبخر التي تؤدي إلى زيادة حاجة المحاصيل المزروعة للمياه كما إنها تؤدي إلى ترسيب الرمال على قنوات الإرواء إلا إن الرياح الشمالية الغربية تتميز

(٩) يعرف المدى الحراري اليومي على أنه الفرق بين درجات الحرارة في النهار ودرجات الحرارة في الليل والذي يبلغ (١٦,٢ م°) في شهر تموز (١٧,٦ م°) في آب في قضاء الزبير.



باعتدالها في فصل الشتاء كما تهب الرياح الشرقية والشمالية التي تسبب سقوط الأمطار التي تكون أمطاراً إعصارية التي يتفق سقوطها مع كثرة مرور منخفضات البحر المتوسط التي تتقدمها رياح جنوبية شرقية رطبة تهب على القضاء من الخليج العربي ونظراً لنشاط تلك المنخفضات في فصل الشتاء وتناقصها في فصلي الربيع والخريف وانعدامها في الصيف لذلك فإن كميات الأمطار الساقطة تتفق ونشاط تلك المنخفضات .

أما الرطوبة النسبية فتتصف بصورة عامة بأنها مرتفعة نسبياً وذلك لقرب القضاء من الخليج العربي وهو الحمار حيث يبلغ المعدل السنوي للرطوبة النسبية (٤٥,٤%) وعموماً فإنها تقل في الصيف لانعدام سقوط الأمطار وسيادة الرياح الغربية والشمالية الغربية الحارة الجافة وقلة هبوب الرياح الجنوبية الشرقية التي يطلق عليها محلياً (الشرجي) <sup>(٩)</sup>.

إن المناخ في قضاء الزبير فرض عليه طابعاً صحراوياً مميزاً ظهرت تأثيراته بصورة مباشرة على ملابس السكان ومساكنهم وبصورة غير مباشرة على المياه الجوفية والزراعة والرعي فعلى الرغم من أن المناخ يعتبر من الأنواع الطاردة للسكان إلا أن عناصر من بيئات مختلفة استطاعت من استيطانها بواسطة التفنن في الملابس والمساكن واستخدام الأغذية البلاستيكية والإرواء السريع في الزراعة .

#### ٤- التربة :

تتوقف صفات التربة على مجموعة من العوامل تتمثل بنوعية الصخور الأصلية وعناصر المناخ والكانات الحية والزمن وفي قضاء الزبير فإن عامل الصخور الأصلية يحتل مركز الصدارة من بين تلك العوامل ويمكن تصنيف ترب القضاء إلى ما يأتي :-

أ - التربة الطينية المالحة :- تنتشر هذه الترب في الطرف الشرقي من القضاء تتكون من ذرات غرينية دقيقة ومتماسكة كانت مستثمرة في الزراعة الكثيفة وتروى وتصرف بشبكة واسعة من القنوات الفرعية التي تصرف مياه هور الحمار أثناء الفيضانات إلى شط العب وخور الزبير ولكن توقف استثمار هذه الترب زراعياً بعد القرن السابع الهجري لاندساس قنوات الري والتصريف نتيجة لإهمالها بعد خراب مدينة البصرة القديمة في أواخر هذا القرن .

ب - التربة الطينية المالحة الغدقة :- تنتشر في الأطراف الشمالية من القضاء تشبه الترب أعلاه من حيث تكوينها ودقة ذراتها وارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى السطح والتي تظهر



للعيان في بعض أجزائها ولا سيما المنخفضة منها بشكل مسطحات مائية تغذيها فيضانات هور الحمار بالمياه تجف بعدها نسبياً في فصل الصيف تاركة طبقة من الأملاح على سطح التربة الذي يقوم بعض سكان القضاء بتجميعه وبيعه في الأسواق وعلى ضوء ذلك فإنها غير مستثمرة في الزراعة إلا أنها استثمرت أخيراً في البترول بعد إنشاء سداد ترابية لحجز المياه .

ج - التربة الرملية :- تنتشر هذه التربة بصورة واسعة في معظم جهات القضاء عدا الأجزاء الوسطى وتتكون من الرمال بنسبة تتراوح بين (٨٧ - ٩٦ %) أما النسبة الباقية فتتكون من الغرين والحصى لذلك تتصف بخشونة ذراتها واتساع حجم مساماتها الأمر الذي أدى إلى سرعة تصريف المياه فيها وجفاف سطحها إلا أنها تعد صالحة لزراعة العديد من المحاصيل والتي يأتي في مقدمتها محصول الطماطة .

د - التربة الكلسية الضحلة :- توجد على شكل بقعة واسعة في الأجزاء الوسطى من القضاء وتتصف بارتفاع نسبة كاربونات وكبريتات الكالسيوم إضافة إلى الحصى والرمل وتعد من الترب غير الصالحة للزراعة لتعرضها إلى التعرية الريحية وسيول مياه الأمطار ومن ثم نقل معظم ذرات تربتها السطحية لذلك أصبحت ترب ضحلة إلا أنها تعد مصدر رئيس للخص المستخدم في البناء كما أنها تعد مصدر للخصى<sup>(١١)</sup> .

## ٥- المياه الجوفية :-

تضافرت مجموعة من العوامل على توفر المياه الجوفية في القضاء أهمها وجود تكوينات الدببة التي تعتبر أفضل التكوينات ملائمة لخرن وحركة المياه خلالها وسهولة استخراجها حيث تأتي هذه المياه من مصادر مختلفة منها مياه الأطراف الشرقية التي تأتي من الهضبة المنحدرة باتجاهها إضافة إلى المياه المتسربة من خور الزبير وشط العرب وهور الحمار خلال التكوينات المسامية بينما تأتي المياه الجوفية في الأطراف الشمالية من الهضبة وهور الحمار والتي يبلغ عمقها (١,٥ م) تحت سطح البحر ويزداد هذا العمق باتجاه الغرب والجنوب الغربي حيث يصل في مدينة الزبير إلى (١٦ م) وفي البرجيسة (١٤ م) وفي سفوان (٥ م) وتوجد هذه المياه على شكل طبقتين الأولى تمتاز بصلاحية مياهها للشرب والإرواء لقلة ملوحتها والتي أدت في نفس الوقت إلى وقوعها فوق الطبقة الثانية الأكثر كثافة التي تتصف بعدم صلاحيتها للإرواء لزيادة نسبة أملاحها<sup>(١١)</sup> .



إن المياه الجوفية في قضاء الزبير لها أهمية كبيرة للسكان حيث كانت تشكل المورد الرئيس لمياه الشرب والإرواء وتظهر أهميتها في اضطراب السكان سابقاً إلى حفر الآبار قبل الشروع ببناء مساكنهم واستزراع الأرض أما في الوقت الحاضر فقدت هذه المياه أهميتها كمورد للشرب في معظم كمراكز الاستيطان في القضاء مثل مدينة الزبير منذ عام ١٩٣٦ حيث مدت إليها أنابيب المياه من مصفى الشعيبة إلا إن أهمية هذه المياه في الزراعة ظلت حتى الوقت الحاضر تمثل المورد الرئيس الذي تقوم عليه الزراعة في القضاء .

### ٦- النباتات الطبيعية :-

انعكست أحوال المناخ والتربة والسطح في القضاء على نباتاته الطبيعية التي تمثلت بالنباتات الصحراوية المقاومة للجفاف والحرارة الشديدة والرياح السريعة بوسائل مختلفة ونظراً لكون المياه الجوفية تشكل العامل الرئيس الذي يحدد انتشار النباتات لذلك نجدها تنتشر بكثافة في المنخفضات وبصورة متباعدة في الجهات الأخرى ومما يسهل حصولها على هذه المياه وجود التربة المفككة التي تساعد على تغلغل جذور النباتات خلالها والوصول إلى المياه الجوفية ويلاحظ إن معظم هذه النباتات من الأنواع القصيرة التي لا يتجاوز ارتفاعها (٢) قدم تقريباً كما إنها سميكة السيقان وذات أوراق شوكية ويمكن تقسيمها إلى قسمين بناءً على مدى تكيفها لظروف المناخ الصحراوي السائد في القضاء .

١- النباتات الحولية :- وهي النباتات التي تنمو في الموسم المطير فقط خاصة في الجهات المنخفضة لقرب المياه الجوفية من سطحها ولتجمع مياه الأمطار فيها إلا أنها تجف عند ارتفاع درجات الحرارة وسرعة الرياح في فصل الصيف الذي ينقطع فيه سقوط الأمطار وتشكل هذه النباتات النسبة العظمى من النباتات الطبيعية في القضاء لسيادة ظروف المناخ الصحراوي والتي تتمثل بنبات الكماه والحرمل والحنظل والشنان والروبيطة .

٢- النباتات المعمرة :- وهي النباتات التي كيفت نفسها لمقاومة الحرارة والجفاف لذلك تبقى نامية على طول السنة ولا سيما في المنخفضات وبطون الوديان وتشكل هذه النباتات نسبة قليلة مقارنة مع النباتات الحولية وتتمثل بالعرفج والحمض والأثل والسدر والرمث .

للنباتات الطبيعية أهمية كبيرة لسكان القضاء وكذلك سكان الاقضية المجاورة وتتجلى



هذه الأهمية في كون معظمها يستخدم كوقود وبعضها يستخدم غذاء للإنسان مثل الكمأ كما يستفاد من بعضها الآخر كمصائد للرياح حول المزارع مثل الأثل أما فائدتها لسكان الاقضية المجاورة فتتمثل باستغلالها علناً لحيواناتهم حيث تنحدر إلى القضاء جماعات رعوية كبيرة في ربيع كل سنة إذ يقدم إليه رعاية الإبل من قضائي السلمان والناصرية بينما تنحدر إليه رعاية الأنعام والماعز من اقضية القرنة وشط العرب وقلعة صالح في محافظة ميسان ولهؤلاء الرعاة أهمية كبيرة بالنسبة لتجارة سكان القضاء ولا سيما في مدينة الزبير حيث يتزودون مما يحتاجون إليه من مواد غذائية كما يبيعون فيها منتجات حيواناتهم وبعض منتجات الصحراء كنبات الكمأ<sup>(١٢)</sup>

## ثانياً : المقومات الجغرافية البشرية وتشمل :-

### ١- السكان :-

تعد مدينة الزبير أقدم وأكبر مركز لتجمع السكان في القضاء حيث ورد أقدم ذكر لها باسم (وادي النساء) الذي كان يحتل الطرف الغربي لمدينة البصرة القديمة التي تقع أطلالها على مسافة (٢ كم) شرق مدينة الزبير وقد سمي الوادي بهذا الاسم لكثرة النساء اللواتي يترددن عليه لجمع الوقود كما سمي بوادي السباع<sup>(١٣)</sup> وحين دفن فيه الصحابي الزبير بن العوام سنة (٢٨ هـ) سمي باسم الزبير الذي كان يمثل مناخ للقوافل التجارية القادمة من وإلى البصرة وبسبب كثرة الكوارث الطبيعية التي أصابت مدينة البصرة القديمة خلال القرن السابع الهجري والمتثلة بأمراض الطاعون والفيضانات وغزوات الأعراب والقرامطة والزنج أجبر سكانها على الهجرة بالتدريج إلى موضع البصرة الحالي ولم يبق فيه بعد الهجرة إلا عدد قليل من الأعراب يعتمدون على خدمة القوافل التجارية ودفن الموتى الذين يأتون بهم من مدينة البصرة لدفنهم

<sup>(١٣)</sup> سمي بهذا الاسم لكون إحدى النساء الجميلات وهي أسماء بنت ذرير كانت تجمع الوقود فيه فمر بها أحد الأعراب وهو وائل بن قاسط فطمع بجمالها إلا أنها هددته بأولادها السبعة وهم أسد ودب وكنب ونمر وذنب وفهد وسرحان فلم يهتد فصرخت بصوت عالٍ منادية بأسماء أولادها فجاءوها من أنحاء الوادي بسيوفهم ولما رأهم وائل قال والله ما هذا إلا بوادي السباع ورواية أخرى تذكر بأنه سمي بهذا الاسم لكثرة السباع والذئاب فيه .



قرب ضريح الزبير في مقبرة الحسن البصري التي تقع في الطرف الجنوبي الغربي من مدينة الزبير ولم يتجمع السكان في هذا الموضع بصورة واضحة إلا بعد استيلاء العثمانيين على مدينة البصرة سنة (٩٥٣هـ) لعدة أسباب منها :-

١- بناء قبة ومسجد حول ضريح الزبير سنة (٩٧٩هـ) بأمر من السلطان العثماني سليمان بن سليمان الثاني وبذلك اخذ الناس يقصدون ذلك المسجد ويبنون مساكنهم حولة طلباً للأمان وتبركاً بالضريح<sup>(١٣)</sup>.

٢- بناء سور كبير حول المساكن التي بنيت بالقرب من المسجد سنة (١٢١٧هـ) بأمر من السلطان العثماني سليمان باشا الكبير لحمايتها من غزوات الأعراب المتكررة الأمر الذي شجع العديد من الجماعات على استيطانه طلباً للحماية والأمان.

٣- أدت الحركات الوهابية التي قامت في نجد منذ القرن الثاني عشر الهجري وما صاحبها من حروب وإخلال الأمن وقيام الوهابيين بإجلاء قرية حرمة سنة (١١٩٢هـ) وقرية حريملا سنة (١٢٤٠هـ) إلى هجرتهم تخلصاً من تلك الدعوة وحروبها لذلك التجنوا إلى مدينة الزبير لكونها آمنة ولوجود ضريح الزبير كما إن سكانها من الأعراب وذو طابع بدوي من حيث العادات والتقاليد واللهجة.

٤- إعفاء سكان مدينة الزبير من الخدمة العسكرية من قبل الحكومة العثمانية وتخصيص رواتب لهم كلاً حسب أفراد عائلته لمساندتهم للقوات العثمانية لصد غارات الفرس على مدينة البصرة الأمر الذي شجع على استيطان قسبة الزبير.

٥- موقع الزبير على حافة الصحراء جعلها مركزاً مهماً لجذب القوافل التجارية ومحطة يتبادل فيها منتجات الصحراء مع منتجات السهل الرسوبي لذلك فإن الأرباح التي تجنى من هذه العملية كانت عاملاً مساعداً في استيطان الزبير فضلاً عن غنى القضاء بالبترول ودخول الشركات الوطنية لاستثماره جعلت منه منطقة اقتصادية سكنية مهمة ونتيجة لتزايد أعداد السكان في القضاء برزت العديد من الأقاليم السكانية في والتي تتمثل بالاتي :-

١- الإقليم الأول :- يشمل الأطراف الشمالية والشرقية من القضاء ويتصف بقلّة عدد سكانه الذي لا يزيد عن (٧٢٢) نسمة تقريباً يتركزون في بعض المحطات الفرعية على سكة القطار بغداد-بصرة التي تمر في الأطراف الشمالية من القضاء وتتجلى أسباب قلة السكان في هذا الإقليم إلى وجود التربة المالحة الغدقة وتعرضه لمياه الفيضانات وارتفاع مستوى مياهه الجوفية المالحة<sup>(١٤)</sup>.



٢- الإقليم الثاني :- يشمل الجهات الشرقية والوسطى من القضاء ويتركز معظم سكان القضاء في هذا الإقليم حيث يبلغ عددهم ( ٦٦٥٨٥ ) نسمة وحوالي (٨٠%) من مجموع سكان هذا الإقليم يتركزون في مدينة الزبير ويعزى تركيز السكان في هذا الإقليم إلى عدة أسباب منها استثمار حقلي الزبير والرميلة وتوفر المياه الجوفية في معظم جهاته وتركز الصناعات وتوفر كميات كبيرة من الحصى والرمل ووجود المعسكرات وشبكة واسعة من الطرق والمواصلات .

٣- الإقليم الثالث :- يشمل الجهات الغربية والجنوبية الغربية من القضاء ويعتبر من الأقاليم اللامعمورة في الوقت الحاضر بسبب ندرة المياه الجوفية وزيادة أعماقها وقلة طرق المواصلات وعدم استثمار ثرواته الطبيعية .

يتميز سكان قضاء بتنوعه بسبب تكونه من الهجرات البشرية التي وصلت إليه من المناطق المجاورة خاصة شبه الجزيرة العربية لذلك يمكن تمييز فئتين من السكان تبعاً لتركيبهم الاجتماعي :-

١- فئة اللاعشائريين :- هاجر أفراد هذه الفئة من نجد وهي تتميز بقدوم استيطانها حيث شكل أفرادها المجتمع الأول في القضاء الذي تركز في مدينة الزبير فقط وتتألف هذه الفئة من مجموعة من العوائل تنتمي كل منها إلى رجل واحد هو جدهم الأكبر الذي يلقب باسمه جميع أفراد العائلة وتمتاز كل عائلة بشدة ترابط أفرادها كعائلة الشقير والمانع والحמידان والصانع والعقيل والسويلم ونتيجة لاستقرار تلك الجماعات العشائرية في مراكز حضرية وتفرقها في مناطق مختلفة فقد قل اتصالها ببعضها مما أدى إلى تفكك روابطها العشائرية القديمة فانبثقت منها العوائل التي تحمل كل منها اسم جدها الأكبر والتي لا تزال تحمل معظم الخصائص الاجتماعية ذات الطابع البدوي وتتصف لهجتهم بكونها بدوية مكثفة النطق وحافظوا على لهجتهم حتى بعد استيطانهم في القضاء ويرتدون الملابس البيضاء الخفيفة صيفاً ومعظمهم يغطون رؤوسهم بـ (الفترة) ويفرضون على نساءهم رقابة تتمثل بقلة خروجهن من المنازل وفي حالة خروجهن يرتدين القناع والعباءة لذلك فإن الرجال هم اللذين يتحملون مسؤولية إعالة الأسرة تتمثل مراسيم الزواج عندهم في زف عريسهم من أقرب مسجد لمنزله حيث تقام فيه صلاة العشاء وبعدها يزف العريس وسط الأهازيج والطبول والترانيل الدينية وتستدعى في بعض الأحيان فرقة من الشباب والنساء (الخشابة) لإحياء حفل الزواج .



٢- فئة العشائريين :- تتصف هذه الفئة بحدثة استيطانها في القضاء وتتألف من مجموعات من الأسر تنضوي كل مجموعة منها إلى ما يسمى بالفخذ وتوجد في القضاء مجموعات متعددة ومختلفة من الأفاخذ تنتمي كل منها إلى العشيرة التي انخرطت منها كعشائر بني لام وال ازبرج والمنتفك والبومحمد وبني مالك وتتصف لهجتهم بالعامية السائدة في المحافظات الجنوبية من العراق وهي المناطق التي هاجروا منها إلى القضاء ويرتدون الملابس الملونة والمناديل البيضاء المرقطة (الشماع) ومركز المرأة الاجتماعي واطن<sup>(١٥)</sup> لديهم بصورة واضحة لذلك فهم يسخرونها في انجاز العمليات الزراعية وبيع المنتجات الحيوانية إضافة إلى إدارة شؤون المنزل وتتمثل مراسيم الزواج عندهم بزف عريسهم في مسكنه ويستدعون فرقة من الفجر ويرفعون مكبرات الصوت على سطح المسكن لتنطلق من خلالها مراسيم الحفل بدلاً من إطلاق العيارات النارية السائدة في العديد من المناطق الريفية جنوب العراق .

أنماط الاستيطان السكاني : يمكن تمييز نمطين من الاستيطان السكاني في قضاء الزبير هما :-  
١- الاستيطان الثابت :- يقوم هذا النوع من الاستيطان بالقرب من مصادر الثروة التي يمكن استثمارها والاعتماد عليها لفترة طويلة نسبياً ويتوزع هذا النوع من المراكز في مدينة الزبير ومركز ناحية سفوان والشعبية وأمر قصر والبرجسية والمحطات الفرعية التي تشمل الرميطة وارطاوي والفيشية فمثلاً نجد إن ثبات مدينة الزبير هو نتاج تطور واستثمار موارد الثروة منذ بداية نشوءها إلى الوقت الحاضر وتتمثل تلك الموارد بالتجارة حيث كانت المدينة في السابق بمثابة سوق تجارية على حافة الصحراء يتم فيها تبادل منتجات الصحراء مع منتجات السهل الرسوبي وبالزراعة التي كانت قائمة في ضواحيها واستثمار المارد الطبيعية المتوفرة في الجهات القريبة منها كالرمل والحصى والنفط .

تتباين المواد المستخدمة في البناء بتباين طبيعة السكان إذ إن مساكن اللاعشائريين في مدينة الزبير مبنية من الطين المزيج المتوفر في بعض المواقع القريبة من المدينة أما السقوف الجدران وإطارات الأبواب فتشيد من الطين المزيج والجص إضافة إلى الطابوق الذي كانوا يحصلون عليه بجهد كبير من آثار مدينة البصرة القديمة ويشمل مسكن الأسرة المتوسطة الحجر على (٣) غرف للنور لا تزيد مساحة كل منها عن (٢٠م<sup>٢</sup>) أي (٥م × ٤م) إضافة إلى غرفة كبيرة لاستقبال الضيوف تسمى (الديوان) تبلغ مساحتها (٢٠م<sup>٢</sup>) وبجانب الديوان توجد غرفة كبيرة مقسمة إلى



غرفتين متصلتين احدهما مكشوفة تسمى (الطولة) تستخدم لتربية الماعز وربط الخيل والحمير والثانية الجاخور تستخدم لتربية الدواجن لكونهم رعاة في الأصل إضافة إلى المطبخ والحمام وغرفتين صغيرتين احدهما كمخزن للوقود والثانية مخزن للطعام أما مساكن العشائريين فان المستوطنون الجدد منهم يبنونها من القصب والبواري والبردي التي تتألف من عدد من الأكواخ تتراوح بين (٢-٣) كوخ يبلغ ارتفاع جدرانها (٢,٥ م) مشيدة بغير نظام داخل المسكن في حين إن العشائريين القدامى يبنون مساكنهم من الطين والجص ويتراوح عدد غرف مسكن الأسرة المتوسطة الحجم بين (٢-٤) غرفة للنوم تتميز بتكيفها المحدود لظروف المناخ حيث لا توجد فيها ممرات تهوية كما في غرف اللاعشائريين كما إن مساكنهم ذات طابق واحد ولا تحتوي على السرايب والأبار وتصرف مياهها إلى حفرتين تقعان خارج المسكن وهناك غرف أخرى تتمثل بالحمام والمطبخ والطولة التي تستخدم لتربية الأغنام والماعز والأبقار ولربط الخيل .

٢- الاستيطان المؤقت :- ينتشر هذا النمط من الاستيطان في بقية جهات القضاء ويمثل مساكن العمال الزراعيين وجامعي الحصى لذلك فان استيطانهم مؤقت فالذين يعملون في الزراعة ينقلون إلى أماكن زراعية أخرى بسبب تملح المياه الجوفية والتربة التي تصبح غير صالحة للزراعة في فترة تتراوح بين (٢-٦) سنوات كما إن انتقال عمال جمع الحصى يرجع إلى سرعة نفاذه خلال فترة تتراوح بين (٢-٤) اشهر .

إن مساكن العمال الزراعيين مبنية من الطين المزيج والحصى وأغصان أشجار الأثل وتتكون عادة من (٣) غرف الأولى تستخدم للنوم والراحة تبلغ مساحتها (٢٠ م<sup>٢</sup>) وتستخدم الثانية كمطبخ ومخزن للطعام تبلغ مساحتها (١٦ م<sup>٢</sup>) والثالثة تستخدم كمخزن للألات والأدوات الزراعية والبنور والأسمدة والمحاصيل الزراعية قبل تسويقها لذلك فإنها كبيرة المساحة حيث تبلغ (٣٠ م<sup>٢</sup>) وتوجد هذه الغرف على احد أركان المزرعة على مقربة من البئر وذلك للمحافظة على المضخة وأنببيبها ومراقبة عملها ومنسوب مياه البئر بصورة مستمرة ولا يحيط بهذه الغرف أي جدار وذلك للإشراف من خلالها على جميع أنحاء المزرعة .

أما مساكن عمال الحصى فهي تشبه إلى حد كبير خيام البدو المصنوعة من شعر الماعز وتقسم الخيمة إلى قسمين بواسطة قطعة من نسيج شعر الماعز يتصف احدهما بصغر حجمه



يستخدم لإيواء الأغنام والماعز التي لا يزيد عددها على (١٠) رؤوس بينما يستخدم القسم الأكبر للنوم والجلوس ومخزن للطعام وأدوات جمع الحصى<sup>(١٦)</sup>.

### النشاطات الاقتصادية في قضاء الزبير :-

يملك قضاء الزبير موارد اقتصادية متعددة والتي استثمار العديد منها والتي شكلت جانباً ذو أهمية كبيرة للسكان وللتعرف على هذه الأهمية يمكن إجمال هذه النشاطات وعلى النحو الآتي :

#### أولاً - استثمار النفط :

يعد النفط من أهم الموارد الاقتصادية في قضاء الزبير وقد مرت عملية الاستثمار بمرحلتين الأولى اتصفت بسيطرة الشركات الأجنبية على إنتاجه والثانية سيطرة شركة النفط الوطنية العراقية على كل مراحل الإنتاج التي حصلت على امتياز التنقيب والاستثمار النفطي عام ١٩٤٨ وذلك بتنقيب مساحة تقارب (٧٨٠٠٠ م<sup>٢</sup>) ولمدة (٧٥) سنة حيث تدخل كل مساحة القضاء ضمن منطقة الامتياز وبدأت بإنتاج نفط حقل الزبير في عام ١٩٥١ وبعد ذلك قامت شركتين بإنتاج النفط هما شركة نفط البصرة وشركة النفط الوطنية تمكنت الأولى من اكتشاف حقل الزبير عام ١٩٤٩ وحفرت فيه حوالي (٢٥) بئر وبلغ وقدر معدل الإنتاج بحوالي (٣,٠١٠) برميل للبئر الواحد وبدأ تصديره بواسطة (٣) أنابيب طول الواحد منها (٦٥) ميل إلى ميناء الفاو كما اكتشفت حقل الرميثة عام ١٩٥٢ وحفرت في قسمة الجنوبي

(٢٦) بئر وبلغ معدل إنتاجه اليومي (٢٠٥٥٧) برميل أما قسمة الشمالي فلم تحفر فيه إلا (١٠) آبار وبمعدل إنتاج حوالي (٣٠٠٠) برميل يومياً .

أما شركة النفط الوطنية العراقية (شركة نفط الجنوب حالياً) فباتي إنتاجها من حقل الرميثة الشمالي إضافة إلى سيطرتها على حوالي (٤٣%) من إنتاج شركة نفط البصرة وتعاقدت في عام ١٩٦٩ مع شركة كيموكومبلكس الهنغارية على حفر (٤) آبار في هذا الحقل كما تعاقدت مع شركة الحفر في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٤ وتمكنت من حفر (٤٢) بئر<sup>(١٧)</sup> .

ترك استثمار النفط العديد من الآثار الاقتصادية المهمة في القضاء منها :-

١- إنشاء شبكة واسعة من الطرق الترابية والمعبدة التي تربط بين آبار النفط وقريتي الرميثة والبرجسية ومدينة الزبير من جهة أخرى فضلاً عن تبليط الطريق الواصل بين مدينة الزبير



وقرية الرميطة وإنشاء خط لسكة الحديد يتفرع من خط سكة حديد بغداد - بصرة عند محطة الرميطة لنقل العمال إلى مناطق عملهم في حقل الرميطة الشمالي .

٢- إقامة سداد ترابية حول بعض أجزاء الأطراف الجنوبية لهور الحمار التي يمتد خلالها حقل الرميطة وذلك لتجفيف تلك الأجزاء التي تجري فيها عمليات البحث والتنقيب عن النفط بطول (٣٦) كم وقد حمت تلك السداد بعض الأطراف الشمالية من القضاء من مياه فيضانات هور الحمار .

٣- رفع المستوى المعاشي لمنتسبي الشركات بصورة خاصة وسكان القضاء بصورة عامة وذلك من خلال الرواتب والمخصصات الإضافية التي تدفعها الشركات لمنتسبيها .

٤- جذب المشاريع الصناعية التي تعتمد على النفط كوقود أو كمادة أولية أو كليهما كمصنفي البصرة في الشعبية ومجمع البتروكيمياويات ومعمل الحديد والصلب في القضاء الأمر الذي أدى إلى تخفيض نسب البطالة في القضاء ورفع مستواهم المعاشي .

كما ترك استثمار النفط آثار اجتماعية كبيرة في قضاء الزبير تمثلت بالاتي :-

١- يعد استثمار النفط في القضاء من العوامل الرئيسية في حدوث الهجرات آلية من المحافظات الجنوبية الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد سكان القضاء وظهور فئة منهم تحمل خصائص اجتماعية تختلف بها عن الخصائص الاجتماعية التي كانت سائدة عند سكانه الأوائل .

٢- أدى استثمار النفط إلى نشوء مراكز استيطان جديدة كالبرجسية والرميطة كما أدى إلى توسع عمراني في معظم مراكز الاستيطان الأخرى كالتوسع الذي حظيت به مدينة الزبير والشعبية فضلاً عن إدخال طابع عمراني مغاير في مراكز الاستيطان القديمة .

٣- تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لمنتسبي الشركات لإنشاء النوادي والمطاعم والمساح والمسكن ومراكز محو الأمية والمراكز الطبية مما أدى إلى نمو الوعي الثقافي والمهني لسكان القضاء <sup>(١٨)</sup> .

### ثانياً :- النشاط الصناعي :

تنتشر في قضاء الزبير العديد من الصناعات والتي يمكن تقسيمها إلى ما يأتي :-

١ - الصناعات الآلية : تتميز هذه الصناعات بضخامة رأسمالها وكثرة عدد عمالها واستهلاكها للطاقة وضخامة الآلات والمكانن المستخدمة فيها وتشمل الصناعات الآلية :

أ- صناعة تكرير النفط :- تمثلت هذه الصناعة بمصنفي نفط البصرة في الشعبية الذي أنشئ في عام ١٩٧٠ وذلك لتوفير النفط والغاز الطبيعي بكميات كبيرة في حقول القضاء ولسد حاجة



الاستهلاك المحلي في المحافظات الجنوبية من المشتقات النفطية حيث يستخدم النفط الخام من حقل الزبير وينتج البنزين المحسن وزيت الغاز الخفيف والثقيل والنفط الأبيض وزيت الديزل والبواخر والوقود بطاقة تقدر بـ (٧٠,٠٠٠ برميل يومياً) <sup>(١٩)</sup>.

ب - صناعة الاسمنت :- يوجد معمل إنتاج الاسمنت في أم قصر لوجود خط السكك الحديدية الذي يربطه في الشعبية بسكة حديد بغداد - بصرة والذي بواسطته يستورد المعمل مواد الأولية من مدينة السماوة كما إن ميناء أم قصر وفر له طريقاً مائياً رخيصاً يصدر بواسطته قسم من إنتاجه إلى الخارج وقد افتتح هذا المعمل في عام ١٩٧٤ وبطاقة إنتاجية تبلغ (١٢٠٠ طن) كمرحلة أولى.

ج - صناعة الأنابيب الفولاذية :- يوجد معمل إنتاج الأنابيب الفولاذية في أم قصر حيث افتتح في عام ١٩٧٤ وذلك لحاجة شركة النفط الوطنية إلى منتجات هذا المعمل لذلك يستهلك معظم إنتاجه داخل العراق الذي يتمثل بالأنابيب الفولاذية ذات الأقطار التي تتراوح بين (٢١٩-١٢١٩ ملم) وبطاقة سنوية تقدر بـ (٢٠,٠٠٠ طن) .

د - صناعة الجص :- تتوزع مصانع الجص حول مدينة الزبير ويبلغ عددها (١٥) معملًا والتي تستخدم الآلات والمكانن وتعتمد هذه الصناعة على المواضع الكلسية التي تشبه الرمال التي توجد على سطح الأرض وبعضها على عمق لا يزيد على (٢م) ويستهلك معظم الإنتاج في قضاء الزبير وقسم منه في محافظة البصرة حيث يقوم بشرائه سائقي السيارات والمقاولون في أماكن مخصصة لهذا الغرض .

هـ - صناعة الطابوق القيري :- أنشئ هذا المعمل عام ١٩٧٤ على مسافة (١٥ كم) من مفرق طريق زبير - سفوان وذلك لتوفر المواد الأولية لهذه الصناعة والمتثلة بالرمال التي تحتوي على نسبة عالية من السليكا تتراوح بين (٨٠ - ٨٨ %) إضافة إلى توفر الكلس في مواضع قريبة منه وقد وفر له موضعه مسكاً جيداً لتسويق إنتاجه إلى المحافظات الجنوبية من العراق والكويت <sup>(٢٠)</sup> فضلاً عن ذلك توجد صناعات آلية أخرى في قضاء الزبير مثل صناعة الأصباغ الوطنية التي أنشأت عام ١٩٥٧ عند مدخل مدين الزبير وصناعة الشعرية التي أنشأت في نفس العام في ضواحي مدينة الزبير أيضاً .



٢- الصناعات اليدوية :- تتميز هذه الصناعات بقلّة رأسمالها وطاقتها الإنتاجية والأيدي

عاملة والآلات المستخدمة فيها مقارنة مع الصناعات الآلية والتي تشمل ما يأتي :-

أ - صناعة المنسوجات :- تتمثل بصناعة العبي الرجالية واليزر والبسط وتزاول هذه الصناعة في مدينة الزبير فقط ويطلق عليها بالصناعات المنزلية وتعتمد على الصوف كمادة أولية رئيسة ويقوم بشرائها التجار من رعاة الأغنام الذين يردون إلى القضاء في فصل الربيع وتنشط حركة بيع منتجات هذه الصناعة في فصل الشتاء ويبلغ عدد الذين يمارسونها في منازلهم حوالي (٣٥) عاملاً وعاملة .

ب - صناعة الجلود :- تتمثل بصناعة السروج والخفاف وتمارس في محلات صغيرة في مدينة الزبير والتي يبلغ عددها حوالي (٣٢) محلاً ويبلغ عدد عمال المحل الواحد (٤) عمال وتعتمد هذه الصناعة على جلود الجمال والأبقار وخيوط النامون وتستخدم في إنتاجها بعض الأدوات البسيطة كالسكاكين والمقاص والمطارق والمخارز وأهم منتجاتها الخفاف التي اكتسبت شهرة واسعة بين سكان المدينة والكويتيين وسكان الخليج العربي .

ج- صناعة طابوق اللبن :- تمارس هذه الصناعة في الأجزاء الشمالية من مدينة الزبير حيث تتوفر فيها المواد الأولية التي تعتمد عليها والمتثلة بالطين الزميح كما تتوفر المياه من آبار قديمة لمزارع كانت قائمة في تلك الجهات إضافة إلى وجود المساحات الواسعة التي تتطلبها هذه الصناعة ويستخدم هذا الطابوق في البناء بضواحي المدينة وفي قرية الشعبية ومركز ناحية سفوان وتمارس هذه الصناعة النساء اللواتي لا يزيد عددهن عن (٣٤) امرأة .

### ثالثاً :- النشاط التجاري :

كانت مدينة الزبير تمثل محطة تجارية على حافة الصحراء حيث تنزلها القوافل التجارية القادمة من نجد والكويت والقسم الجنوبي من الصحراء الغربية وهي محملة بمنتجاتها مثل الجلود والصوف والسمن والوبر وتستورد منتجات السهل الرسوبي المتمثلة بالتمور والرز والدقيق والملابس كما تردها البضائع التجارية بواسطة السفن البحرية القادمة من الكويت والخليج العربي والهند إلى منطقة المجدم شمال خور الزبير ومنها تحمل بواسطة الجمال إلى المدينة ويمكن نصنف التجارة في قضاء الزبير إلى أربعة أصناف هي :



١- التجارة الخارجية : ويقصد بها التجارة التي تتم بين سكان القضاء والمناطق الواقعة خارج حدوده الإدارية مثل مدينة البصرة التي تعد المون الرئيس لمدينة الزبير بمنتجات السهل الرسوبي الزراعية كالقمح والشعير والرز والماش فضلاً عن الحيوانات كالأغنام والأبقار والخيول والصناعية كالملابس الجاهزة والاقمشة الرجالية والنسائية والمواد الإنشائية كالطابوق والحديد والبواري والسعف والخشب بينما يصدر القضاء إلى مدينة البصرة العديد من المواد خاصة الطبيعية كالرمل والحصى فضلاً عن الجص ومشتقات النفط والاسمنت والطابوق والمنتجات الزراعية المتمثلة بالطماطة والرققي والبطيخ والخيار والقرع والبصل والثوم كما يصدر القضاء إلى مدينة البصرة بصورة غير شرعية بعض السلع المهربة كالسكاكر الأجنبية والمواد الكهربائية والكمالية .

٢- تجارة المرور:- ويقصد بها التجارة التي تتم بين الوحدات الإدارية والسياسية التي تمر بقضاء الزبير وقد نشأت هذه التجارة نتيجة لموقع القضاء بجوار الكويت وإشرافه على الطريق المائي المتمثل بخور الزبير حيث تنقل مواد الجبس من مدينة السماوة بواسطة السكك الحديدية وتفرغ في مدينة الزبير وينقل منها عن طريق السيارات إلى الكويت والكبريت الذي يأتي من محافظة نينوى ويصدر عن طريق القضاء إلى الخارج بالطرق المائية عن طريق ميناء أم قصر لذلك لعبت هذه التجارة دوراً في استقطاب الأيدي العاملة من سكان القضاء الذين يقومون بعمليات التحميل والتفريغ .

٣- التجارة الداخلية :- وهي التجارة التي تقوم بين مراكز الاستيطان في داخل القضاء وتعتبر مدينة الزبير المركز الرئيس لهذه التجارة حيث يتركز فيها حوالي (٢٥) محلاً لبيع الحبوب و(٦٥) محلاً لبيع الاقمشة والكماليات و(١٧٥) لبيع المواد المنزلية و(٢٥) لبيع المواد الإنشائية وتصدر الوحدات الإدارية إلى مركز القضاء المنتجات الزراعية التي تقوم بنفس الوقت بتصديرها إلى مراكز الاستيطان الأخرى .

٤- تجارة التهريب :- تعد هذه التجارة غير شرعية إذ إنها تتم بدون علم السلطات الكمركية المختصة بين الكويت وقضاء الزبير وذلك للأرباح الطائلة التي تجنى من مختلف السلع المهربة حيث تباع كل سلعة حوالي مرة ونصف بقدر قيمتها في الكويت وتعد قرية العبدلي الواقعة قرب الحدود العراقية الكويتية على بعد (٣كم) عن مركز ناحية سفوان المجهز الرئيس للمهربين



بالبضائع كما إن حدود القضاء الجنوبية تعد بمثابة منطقة صحراوية خالية من الاستيطان البشري لذلك تمكن المهريون من اختراقها وتستخدم الخيول والجمال في عملية التهريب ومع تطور وسائل النقل استخدمت السيارات والدراجات الهوائية في عمليات التهريب حيث يتم تهريب مختلف السلع والمنتجات والثروات خاصة الأغنام وبأعداد كبيرة.

#### رابعاً : النشاط الزراعي :

تعتبر الزراعة من الأنشطة الزراعية المهمة في قضاء الزبير ويمكن تمييز ثلاثة أنماط زراعية في القضاء هي :-

- ١- الزراعة المتنقلة : يتم هذا النوع من الزراعة بالتنقل من مكان إلى آخر تبعاً لتنقل البئر الزراعي فبعد حفر البئر وإنشاء قناة رئيسية تسمى محلياً (كيوم) من حوض تجميع المياه المستخرجة من البئر إلى نهاية المزرعة ثم شق القنوات الفرعية من الكيوم إلى جميع جهات المزرعة وبعد زراعة تلك الأرض لمدة سنة تقريباً ينتقل المزارعون منها إلى أرض أخرى نتيجة لزيادة الأملاح فيها وانخفاض إنتاجيتها وتزرع الطماسة على نطاق واسع في هذا النوع من الزراعة .
- ٢- زراعة الخضروات :- يتم زراعة الخضروات خاصة التي تدر أرباحاً كبيرة لتغطية نفقات الإنتاج التي لا يمكن تغطيتها في حالة زراعة محاصيل أخرى كالبطاطة حيث يتجنب المزارعون زراعتها لقلة أرباحها ويسود هذا النوع من الزراعة في معظم جهات القضاء وبمساحات زراعية كبيرة .
- ٣- الزراعة المختلطة :- يقصد بهذا النوع من الزراعة زراعة محصولين أو أكثر في نفس قطعة الأرض ويسود هذا النوع من الزراعة أرباحاً كبيرة إذ إن المحاصيل الثانوية المزروعة والمتمثلة بمحاصيل البصل والثوم في الشتاء والخيار والرقي والبطيخ في الصيف تقلل من حده الخسائر التي يتعرض لها المزارعون في حالة تلف المحصول الرئيس المتمثل بمحصول الطماسة كما إن المحاصيل الثانوية تشكل غطاء يخفف نسبياً من تأثير البرد وأشعة الشمس .

#### خامساً : أنشطة أخرى وتشمل :

- ١- قلع الرمال :- نظراً لتوفر الرمال في معظم جهات القضاء وأهمية استخدامها في الأعمال الإنشائية لذلك فإن السكان استغلوا تلك الرمال ومارسوا عملية قلعها من المواضع القريبة من طرق النقل والمواصلات وفي السابق كانت عملية القلع تتم بواسطة المسحاة ويتم نقلها بعربات



الخيول وان زيادة الحاجة إليها في الآونة الأخيرة أدى إلى استخدام السيارات في النقل والبلدوزرات في القلع مما أدى إلى اتساع نطاق استقلالها لذلك انتشرت المقالع في القضاء بشكل كبير حول مدينة الزبير وفي الشعبية وفي المنطقة الواقعة بين مدينة الزبير وناحية سفوان ويتراوح عمق المقالع بين (١٠ - ٢٠ م) وفي الأماكن التي يمتاز الرمل فيها بنوعيته الجيدة يصل العمق إلى أكثر من ذلك إلى درجة ظهور المياه الجوفية وأصبحت هذه المقالع فيما بعد منخفضات تتجمع فيها الأمطار التي تغذي المياه الجوفية.

٢- جمع الحصى :- نتيجة لتوفر الحصى على سطح الأرض في معظم جهات القضاء وأهميته في الأعمال الإنشائية وتعدد طرق المواصلات فقد احترفت أعداد كبيرة من سكان القضاء هذه الحرفة خاصة الجماعات البدوية الأصل التي كانت تعيش في السابق على حرفة الرعي حيث تتم عملية الجمع باستخدام صفائح معدنية صغيرة الحجم يبلغ طولها حوالي (٣٠ سم) وعرضها (١٥ سم) ويساهم بعملية الجمع الأطفال حيث يقومون بمسك هذه الصفائح من أحد جوانبها ويمسحوا بها سطح الأرض مجمعين بذلك أكوام صغيرة من الحصى ويتم بعد ذلك جمعها بواسطة قطع من النسيج (الكواني) أو عربات صغيرة مكونين بذلك أكوام كبيرة نسبياً يكفي الواحد منها ملئ سيارة حمولتها (٢,٥ م<sup>٣</sup>) وتستغرق عملية الجمع حوالي يوم واحد في حالة عمل (٣) عمال منهم<sup>(٢١)</sup>.

### الخلاصة :

نستخلص من البحث إن موقع القضاء الجغرافي على راس الخليج العربي أدى دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية كما إن مساحته الواسعة ساعدت على تنامي الزراعة فيه والثروات الطبيعية التي ظهرت نتيجة لطبيعة التكوينات الجيولوجية ففي القسم الشرقي إلى جهاته الغربية الجنوبية ترسبت تكوينات الكرانيت والطفل والجبس والتي تعد مصدراً مهماً للبترول والمياه الجوفية وفي القسم الثاني الذي يمثل الأطراف الشرقية والشمالية ترسبت تكوينات الرمل والحصى والجبس والتي أصبحت مصدراً لهذه المواد التي استخدمت في الأعمال الإنشائية كما ظهر فيها البترول وبكميات كبيرة.

أما المناخ فتعد درجات الحرارة أهم عناصره والتي تمتاز بارتفاعها أثناء النهار لشدة أشعة الشمس وطبيعة تربة القضاء الرملية كما إن الرياح الشمالية الغربية التي تتصف بشدة



سرعتها وحرارتها ومن ثم العواصف الغبارية فضلاً عن ذلك يتميز القضاء بارتفاع الرطوبة النسبية فيه لقربه من الخليج العربي وبشكل عام فإن المناخ اضمئ طابعاً صحراوياً على القضاء انعكس على طبيعة السكان من حيث الملبس والسكن والحرف الاقتصادية خاصة الرعي والزراعة . ظهرت ثلاثة أنواع من التربة في القضاء تمثل الأول والثاني بالتربة الطينية المالحة والغدقة في الطرف الشرقي والشمالى منه بسبب اندراس قنوات الري بعد القرن السابع الهجري بسبب خراب مدينة البصرة القديمة والتي تظهر فيها طبقة من الأملاح يقوم بعض السكان بتجميعها وبيعها في مدينة الزبير ولنوع الثالث التربة الرملية في معظم جهات القضاء والمستثمرة بزراعة معظم المحاصيل خاصة محصول الطماطة .

أما المياه الجوفية فإنها تشكل مورد رئيس لمياه الشرب والزراعة والتي تتغذى من نهر شط العرب وخور الزبير وهور الحمار ومن دراسة النبات الطبيعي تبين وجود نوعين تمثل الأول بالنباتات الحولية مثل الكماء والحرمل والشنان التي تستخدم في عملية الرعي والنباتات المعمرة كالعرفج والأثل والسدر والتي تستخدم كمصدات حول مزارع الطماطة أو كوقود .

تعد مدينة الزبير أكبر وأقدم تجمع سكاني في القضاء لوجود ضريح الزبير وإحاطة المدينة بسور أمنى كبير استقطب العديد من الجماعات البشرية بحثاً عن الأمن وقد ظهرت ثلاثة أقاليم سكانية الأول في الأطراف الشمالية والشرقية من القضاء بالقرب من سكة قطار بغداد- بصرة والثاني في الجهات الوسطى من القضاء بالقرب من الحقول النفطية كحقل الزبير والرملة والثالث يظهر في الجهات الجنوبية والغربية والذي يعد من الأقاليم اللامعمورة بسبب ندرة المياه الجوفية وعدم استثمار ثرواته الطبيعية .

اتضح من البحث أن هناك أربعة أنشطة اقتصادية تمارس في القضاء منها الاستثمار النفطي الذي أدى إلى إنشاء شبكة واسعة من طرق النقل الترابية والمعبدة حول آبار النفط في الرملة والبرجسية وحول مدينة الزبير كما أدى إلى رفع المستوى المعاشي لمنتسبي الشركات النفطية والثاني النشاط الصناعي بنوعية الآلي كصناعة تكرير النفط والاسمنت أو اليدوي كصناعة المنسوجات والجلود أما النوع الثالث فيتمثل بالنشاط التجاري الذي يشمل التجارة الخارجية بين سكان القضاء والمناطق المجاورة خاصة الأغنام والخيول والملابس وتجارة المرور الذي يشمل السلع والمنتجات التي تمر بالقضاء من مناطق العراق إلى دول الخليج العربي أو بالعكس تتمثل هذه



السلع بالجبس والكبريت والتجارة الداخلية بين سكان القضاء والتي تشمل المواد الغذائية والاقمشة والمواد الإنشائية والمنزلية فضلاً عن تجارة التهريب التي والتي تدرأرباحاً طائلة على مزاويلها وخاصة تهريب الأغنام وباعداد كبيرة .

يمثل النشاط الزراعي النوع الرابع من الأنشطة الاقتصادية في القضاء والذي يتمثل بزراعة الأرض بشكل مؤقت ولسنة واحدة والانتقال منها إلى أرض زراعية أخرى لتعرضها إلى مشكلة التملح والتي يزرع فيها محصول الطماسة بشكل رئيس كما تزرع الخضروات بشكل واسع كزراعة الثوم والبصل والطماسة في الشتاء والخيار والرقي والبطيخ في الصيف . فضلاً عن ذلك توجد في القضاء أنشطة اقتصادية ثانوية مثل قلع الرمال خاصة في مدينة الزبير والشعبية وناحية سفوان وحرقة جمع الحصى الذي يستخدم في الأعمال الإنشائية .

### هوامش الكتاب

(١) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع المؤلف بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٠

(٢) داود جاسم الربيعي ، قضاء الزبير دراسة في الجغرافية البشرية ، ص ٥

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨

(4) Sir Arnold , T. Wilson , The Persian Gulf , the imprssion , p. 2AA .

(5) Ralf . S. Soleki , Archaeological Reconnaissance of Jabel Sinam . and old Basrah in southern Iraq , summer Jaurnal , vol . 11, No. 2 , Baghdad . 1955 . P 122.

(٦) كوردن ، هستد ، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق ، ص ٧

(٧) عبد الله الطريقي ، إحصائيات نفطية ، ص ٤٢ .

(٨) محمد ، حامد الطائي ، تحديد اقسام سطح العراق ، ص ٣٨ .

(٩) ملر ، أوستن ، علم ، المناخ ، ص ٦١ .

(١٠) الطائي ، فليح حسن ، ترب العراق ، ص ٦-٧ .

(١١) مهندسيه الآبار الارتوازية في قضاء الزبير .

(١٢) الراوي ، علي ، التوزيع الجغرافي للنباتات البرية في العراق ، ص ١٣ .

(١٣) الاعظمي ، علي ، طريف ، مختصر تاريخ البصرة ، ص ٥٤ .

(١٤) الدراسة الميدانية للمؤلف .



- (١٥) الوردي ، علي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، ص ٥٩ .
- (١٦) الدراسة الميدانية للمؤلف .
- (١٧) سجلات المديرية العامة لشركة نفط الجنوب .
- (١٨) الدراسة الميدانية للمؤلف .
- (١٩) تقارير وحدات مصرفى البصرة .
- (٢٠) سجلات شعبتي الاداره والذاتية والإنتاج في معمل الطابوق القيري .

### مصادر الكتاب

- ١- الاعظمي ، علي ، طريف ، مختصر تاريخ البصرة ، مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٩٢٧ .
- ٢- الربيعي ، داود جاسم ، قضاء الزبير دراسة في الجغرافية البشرية ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ١٩٧٨ .
- ٣- الراوي ، علي ، التوزيع الجغرافي للنباتات البرية في العراق ، مديرية البحوث والمشاريع الزراعية العامة ، نشرة فنية رقم (١٤) ، أبو غريب ، بغداد ، ١٩٦٨ .
- ٤- الطائي ، محمد حامد ، تحديد اقسام سطح العراق ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، الجمعية الجغرافية العراقية ، بغداد ، عدد خاص بالمؤتمر الجغرافي الأول ، المجلد (٥) ، ١٩٦٩ .
- ٥- الطائي ، فليح حسن ، ترب العراق ، مديرية التربة واستصلاح الاراضي ، بغداد ، ١٩٧٣ .
- ٦- الطريفي ، عبد الله ، احصائيات نفطية ، الجمهورية العراقية مجلة نفط العرب ، العدد (١٠) السنة الثامنة ، بيروت ، ١٩٦٧ .
- ٧- مصرفى البصرة في الشعبية ، تقارير وحدات الإنتاج .
- ٨- معمل الطابوق القيري ، سجلات الادارة والذاتية والإنتاج .
- ٩- ملر ، هستد ، علم المناخ ، ترجمة محمد متولي ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ، د.س .
- ١٠- مهندسية الابار الارتوازية في قضاء الزبير تقارير القسم الجيولوجي .
- ١١- المديرية العامة لشركة نفط الجنوب العراقية ، تقارير مكتب الاعلام والنشر .
- ١٢- هستد ، كوردن ، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق ، ترجمة جاسم الخلف ، المطبعة العربية ، بغداد ، ١٩٤٨ .
- ١٣- الوردي ، علي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٥ .



- (14) Sir Arnold , T. Wilson , The Persian Gulf , the impression , London, 1959 . p. 24.
- (15) Ralf . S. Soleki , Archaeological Reconnaissance of Jabel Sinam and old Basrah in southern Iraq , summer Journal , vol . 11, No. 2 , Baghdad . 1955 . P 122.